تحديث سياسة التعاون
فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

مشاورة غير رسمية

31 يناير/كانون الثاني 2023

برنامج الأغذية العالمي
روما، إيطاليا

لمحة عامة

1- الخلفية والسياق

1- كان التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي خلال العقود الماضية دافعا للشراكات والعمليات والنتائج فيما يتعلق بالتنمية المستدامة بين البلدان النامية، وهو ما غالبا ما تدعمه المنظمات المتعددة الأطراف والبلدان المتقدمة النمو. ومن المسلَّم به أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وسيلة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وله دور حاسم بصفة خاصة في تبادل الحلول من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 المتعلق بالقضاء على الجوع.

2- واسترشادا بسياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لعام 2015، واستنادا إلى مزاياه النسبية، حقق **البرنامج** توسعات كبيرة في دوره في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي خلال السنوات السبع الماضية. واستثمر **البرنامج** في القدرات المؤسسية والتشغيلية وقدرات الموظفين لتيسير التعلم والتوسط في التوصل إلى حلول للقضاء على الجوع بين البلدان النامية. وتشمل الإنجازات الرئيسية التي تحققت إطلاق طرائق تمويل مبتكرة؛ وتطوير خدمات التوجيه والتدريب والدعم في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وإنشاء وحدة مكرسة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل المقر؛ والتنسيق المؤسسي من خلال فرقة عمل عالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وإنشاء مركزين جديدين للامتياز في الصين (2016) وفي كوت ديفوار (2019) لتكميل العمل الرائد لمركز الامتياز الذي أنشئ في البرازيل في عام 2011.

3- وكطريقة لدعم جهود تعزيز القدرات القطرية والشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك تعبئة الموارد والدعوة المشتركة، يُشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي جزءا لا يتجزأ من الأُطر المؤسسية **للبرنامج**، بما في ذلك خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025، وخططه الاستراتيجية القطرية، وإطاره الخاص بالنتائج المؤسسية. وبالإضافة إلى ذلك، استُحدثت نُهج استراتيجية تجريبية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المجالات المواضيعية، مثل الأنشطة التغذوية والتغذية المدرسية والحماية الاجتماعية. ويزداد الاعتراف بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي - كجزء من الدور "التمكيني" وليس "التنفيذي" **للبرنامج** - يمكن أن يعود بفوائد كبيرة بتكلفة هامشية، ويمكن أن يحقق ذلك عائدا مواتيا على الاستثمار من حيث النتائج الإنمائية والشراكات والسمعة وتعبئة الموارد، إلى جانب أمور أخرى.

مراكز الامتياز في صميم دور البرنامج في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

تدخل مراكز الامتياز التابعة **للبرنامج** في صميم جهوده لدعم البلدان النامية في جهودها لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2 من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. واعتبارا من عام 2011، قاد مركز الامتياز التابع **للبرنامج** في البرازيل مشاركة **البرنامج** في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وانضم إليه بعد ذلك مركز الامتياز في الصين، الذي أنشئ في عام 2016 ومركز الامتياز في كوت ديفوار الذي أُطلق في عام 2019. ويحتل هذان المركزان في الصين وكوت ديفوار موقع الصدارة في تنفيذ مبادرات **البرنامج** في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مثل جهود تعزيز التعاون بين الصين والبلدان الأفريقية في مجال سلاسل قيمة الأرز، بدعم من الجهات الشريكة الثلاثية، مثل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومؤسسة بيل وميليندا غيتس. وتقاسم مكتب الامتياز في البرازيل الذي احتفل في عام 2021 بالذكرى العاشرة لإنشائه، تجربته الناجحة في التغذية المدرسية والأمن التغذوي والغذائي في 70 بلدا، مما أسفر عن اعتماد قوانين ذات صلة وتنفيذ برامج شملت قيام مفوضية الاتحاد الأوروبي بتعزيز استراتيجية التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية.

4- وعلى المستوى العالمي، يعد **البرنامج** واحدا من أكثر كيانات الأمم المتحدة ابتكارا وأسرعها في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وعزز **البرنامج** سمعته المؤسسية كشريك في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، داعما البلدان في جهودها لتقاسم واعتماد حلول الآخرين للقضاء على الجوع من خلال مختلف الترتيبات المؤسسية، بما في ذلك إنشاء مراكز للامتياز. ويمثل **البرنامج** أحد المساهمين الرئيسيين في العمليات الحكومية الدولية، مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي يمثل فيها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وسيلة تنفيذ حاسمة الأهمية في إطار هدف التنمية المستدامة 17؛ ووثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ والاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للفترة 2020-2024، والمعارض العالمية السنوية للتنمية فيما بين بلدان الجنوب العالمي. ويُشكل التعاون الفعال مع وكالات الأمم المتحدة الزميلة التي تتخذ من روما مقرا لها محور جهود **البرنامج** في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

5- وتُدرك البلدان **قيمة البرنامج** كمنظمة يمكنها تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الموجه نحو تحقيق النتائج والمدفوع بقوى الطلب والمتوافق مع السياق المحلي لدعم جهود البلدان في تحقيق هدفي التنمية المستدامة 2 و17، مع التركيز بصفة خاصة على السكان الأكثر ضعفا والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وتشمل **المزايا النسبية للبرنامج** كوسيط للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي حضوره الميداني الواسع، وبصمته التشغيلية العالمية الدينامية، وترتيباته المؤسسية المبتكرة، بما في ذلك مراكز الامتياز، ومجموعة كبيرة من الشركاء الذين يُعممون باستمرار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في البرمجة القطرية، والخبرة التقنية في المجالات المواضيعية ذات الصلة بالقضاء على الجوع.

6- ولا يزال **البرنامج** يواجه تحديات في جهوده للمشاركة بدور أكثر انتظاما، وفي مجالات جديدة للطلب من الجنوب العالمي. وكما هو موضح في تقييم عام 2021 لسياسة **البرنامج** بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في البرمجة القطرية وفي سائر الأُطر المؤسسية؛ وتحسين فهم الشراكات للعائد على الاستثمار في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وتعزيز توليد الأدلة والتعلم؛ وتحسين التوجيه الاستراتيجي والتشغيلي؛ وتعزيز قدرات الموظفين على جميع المستويات في المنظمة؛ وتعميق الشراكات على نطاق الأمم المتحدة والعمل معا من أجل وضع القواعد والمبادئ الدولية المتصلة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وعدم ترك أي شخص خلف الركب. وأكدت المشاورات التي أُجريت من أجل تحديث السياسة هذا الأمر بقوة، وشددت أيضا على الحاجة إلى تحسين التنسيق الداخلي؛ وزيادة التركيز على النتائج؛ وتحسين التمويل وتقديم قيمة مضافة واضحة من حيث الوساطة في حلول من البلدان سليمة وجذابة بالقدر الكافي من البلدان النامية.

7- ويُشكل هذا التحديث للسياسة سبيلا ليس فقط لمعالجة التحديات المتبقية، بل وكذلك لتوجيه **البرنامج** في جهوده لتعزيز حافظته والاستجابة لمجالات الطلبات الجديدة من البلدان النامية ولاهتمامات أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بوصفهم جهات شريكة ثلاثية في دعم تبادل المعرفة والتعلم المتبادل في هذه الأوقات العصيبة.

2- التعاريف والمفاهيم الرئيسية

8- منذ اعتماد سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لعام 2015، لم يطرأ تغيير على تعاريف التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وبالتالي فإن آخر تحديث (2016) لإطار الأمين العام للمبادئ التوجيهية التنفيذية بشأن دعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب يستخدم التعاريف التالية:

- **التعاون فيما بين بلدان الجنوب** *هو عملية يسعى من خلالها بلدان ناميان أو أكثر إلى تحقيق أهدافها الفردية و/أو المشتركة في مجال تنمية القدرات الوطنية، عن طريق تبادل المعارف والمهارات والموارد والدراية التقنية، ومن خلال اتخاذ إجراءات جماعية إقليمية وأقاليمية، بما في ذلك إبرام شراكات تشمل الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، لما فيه منفعتها الفردية و/أو المتبادلة داخل المناطق وفيما بينها.*
- **التعاون الثلاثي** *ينطوي على شراكات بلدان جنوبية بين بلدين أو أكثر من البلدان النامية يدعمها بلد متقدم النمو (بلدان متقدمة النمو) أو منظمة (منظمات) متعددة الأطراف لتنفيذ برامج ومشاريع التعاون الإنمائي.*

9- وتتشكل ملامح دعم **البرنامج** للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بصورة أكبر من خلال عدة مفاهيم مبيّنة فيما يلي:

10- **التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي طريقة رئيسية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030**، ولا سيما كوسيلة للتنفيذ، على النحو الموضح في هدف التنمية المستدامة 17، وخاصة الغاية 17-6. ولذلك ينبغي أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عاملا يُمكّن الشركاء من عدم **ترك أي شخص خلف الركب** كأحد مبادئ خطة عام 2030 عن طريق الاستجابة لاحتياجات وفرص الأفراد والجماعات والبلدان الأكثر ضعفا.

11- **ومن المتوقع أن يُساهم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المساواة بين الجنسين** الذي تعرّفه سياسة المساواة بين الجنسين في **البرنامج** لعام 2022 بأنه "المساواة بين النساء والرجال والبنات والأولاد في التمتع بالحقوق والفرص والموارد والمكافآت".

12- ويُساهم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أساسا في **تعزيز القدرات القطرية**، وهو ما تعرفه سياسة **البرنامج** لتعزيز القدرات لعام 2022 بأنه عملية من خلالها و"بما يتماشى مع الأولويات الوطنية/المحلية، يُساهم **البرنامج** في تعزيز القدرات الوطنية، مما يؤدي إلى نُظم وبرامج فعالة ومؤثرة داخل البلد تدعم بشكل مستدام الأمن الغذائي والتغذية والاحتياجات الأساسية المرتبطة بها لسكانها".

13- ويطمح التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي يدعمه **البرنامج** تحديدا إلى المساهمة **في تعزيز القدرات على مستوى واضعي السياسات والخبراء والمؤسسات وكذلك المجموعات على مستوى القواعد الشعبية.** وهو يُعزز الوصول إلى الأدوات المملوكة للبلدان واستخدامها، والتي يمكن أن تُعزز البرامج والنُظم الوطنية المطلوبة لتحقيق هدفي التنمية المستدامة 2 و17. وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان والتعاون الثلاثي، يقوم **البرنامج** بدور الميسّر وليس مجرد مقدّم مباشر للخبرة المطلوبة لتعزيز القدرات القطرية.

14- ويشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مقدمي الخدمات والمتلقين والجهات الشريكة الثلاثية.

15- **مقدمو الحلول** هم أصحاب المصلحة الوطنيون من البلدان النامية التي تمتلك حلولا تم التحقق منها وتجميعها لتقاسمها مع الآخرين بما يعود بالنفع عليهم. و**المتلقون** هم الجهات الشريكة من البلدان النامية التي تستفيد من خبرة حلول مقدمي الحلول. ويمكن للبلدان النامية أن تؤدي **دورا مزدوجا**، أي تقديم الحلول وتلقيها على حد سواء. و**الجهات الشريكة الثلاثية** هي جهات شريكة إنمائية تقليدية (أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) أو المنظمات المتعددة الأطراف التي تُساهم بموارد تكميلية في عمليات التبادل بين بلدان الجنوب، وتقدِّم في كثير من الأحيان الوسائل المالية والمساعدة التقنية على حد سواء.

16- **ويُنفذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال طرائق،** أي بطرق ملموسة لتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتشمل هذه الطرق حوارات السياسات والزيارات الرفيعة المستوى؛ والشراكات البحثية والمنتجات المعرفية؛ وزيارات الدراسات التقنية، والتدريب ونقل التكنولوجيا؛ والدعوة المشتركة.

3- مبادئ مشاركة البرنامج في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

17- سيشارك **البرنامج** في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي يفي بالمبادئ التالية:

- **عدم ترك أي شخص، وخاصة الأكثر ضعفا، خلف الركب**: ينبغي أن يكون المستفيدين الرئيسيون من مشاركة **البرنامج** في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هم الأشخاص الأكثر ضعفا ومجتمعاتهم المحلية.
- **المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة**: يجب مراعاة المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في جميع مراحل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي يتوسط فيه **البرنامج** وييسره.
- **الملكية الشاملة المحلية**: يتوسط **البرنامج** في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وييسره على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمجتمعية، ويستجيب في ذلك للملكية القطرية ويضمن سماع جميع الأصوات وتكييف الحلول مع التحديات والفرص المحلية.
- **الشمول والتوازن بين البلدان**: يجب أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي يدعمه **البرنامج** شاملا للجميع ومستندا إلى المساواة. ويُقر **البرنامج** بأن جميع البلدان - دونما اعتبار لمرحلة التنمية التي وصلت إليها - تمتلك خبرات ذات صلة يمكن الاستفادة منها.
- **التركيز على إضافة القيمة**: يُشارك **البرنامج** في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عندما يتمكن من إضافة قيمة من خلال شبكاته وخبرته ومعاييره المتعلقة بالجودة، وفعالية التكاليف والقدرات التشغيلية، مما يضمن عائدا كبيرا على الاستثمار في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
- **الحلول المبتكرة العالية الجودة**: يدعم **البرنامج** البلدان في تقاسم الممارسات المبتكرة وكذلك جمع وتعبئة الحلول التي تمسك البلدان بزمام قيادتها.
- **نُظم وقدرات قطرية أقوى**: يُيسر **البرنامج** التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وينصب تركيزه في ذلك على استخدام النُظم والمؤسسات المحلية وتعزيزها.

4- نظرية التغيير

18- استنادا إلى النظرية الشاملة للتغيير في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المستخدمة في تقييم سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لعام 2021 التي أقرتها فرقة العمل العالمية المعنية بالتعاون فيما بين بلدان والتعاون الثلاثي في عام 2021، تعتمد هذه السياسة على نظرية التغيير التالية.

5- الرؤية

19- سيقوم **البرنامج**، اعترافا منه بالمساهمة الكبيرة التي يمكن أن يقدمها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحقيق هدفي التنمية المستدامة 2 و17 على النحو المتصور في خطته الاستراتيجية، بزيادة دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعزيز مشاركته كميسِّر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والوساطة والتوفيق في المجالات التقليدية والميادين الجديدة للطلب.

20- وسيستند دعم **البرنامج** للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى مزايا نسبية واضحة، وسيفي بمعايير ومبادئ الجودة، وسيعتمد على إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المساهمة في تحقيق ولاية **البرنامج** المتمثلة في إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة، ولا سيما من خلال تعزيز قدرات البلدان، وبناء شراكات متنوعة، وتعبئة الموارد.

6- الهدف والحصائل

21- تتطلب هذه السياسة المحدثة التي تُكمل طموح **البرنامج** بشأن المساهمة بأفضل ما لديه من قيم، مساعٍ إضافية لإدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كطريقة رئيسية يمكن من خلالها تحقيق ولاية **البرنامج** المتمثلة في إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة وبالتالي تحقيق الهدف والحصائل الموضحة أدناه.

1-6 الهدف

22- مساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي يُيسره **البرنامج** في تمكين الجهات الفاعلة القطرية في الجنوب العالمي (المؤسسات والأفراد) من تكييف حلول القضاء على الجوع وتنفيذها على نحو مستدام، مع التركيز على المجموعات الضعيفة.

2-6 الحصائل

23- **الحصيلة 1**: اعتراف الحكومات المستفيدة من الدعم المتخصص في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومواءمة الحلول في مجال هدف التنمية المستدامة 2 **بالبرنامج** كشريك موثوق ويمكن الاعتماد عليه.

24- **الحصيلة 2:** مساهمة التعاون على المستوى القطري فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في حصائل ونواتج ولاية **البرنامج** غير القابلة للتجزئة المتمثلة في إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة على النحو الموضح في خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025، من خلال تعزيز القدرات والنُظم، وتعميق الشراكات، وتعبئة الموارد من أجل تحقيق القضاء على الجوع.

7- مجالات التركيز الاستراتيجية

25- تماشيا مع الدروس المستفادة منذ اعتماد السياسة الأصلية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، واستجابة لمجالات الطلبات الجديدة من الجهات الشريكة القطرية، سيُركز **البرنامج** على المجالات الاستراتيجية الثلاثة التالية:

- **تعزيز أفضل ما يقدمه البرنامج:** اتسعت حافظة **البرنامج** في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بصورة دينامية منذ عام 2015. وفي عام 2021 وحده، عمل **البرنامج** مع 62 بلدا ناميا في أكثر من 60 مشروعا حُشد لها 7.5 مليون دولار أمريكي. ومع ذلك، يتبيَّن من تقييم السياسة والمشاورات التي أُجريت من أجل تحديثها أن هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار لتوسيع الأثر في المجالات المواضيعية التقليدية، مثل الحماية الاجتماعية والجوانب التغذوية والتغذية المدرسية وإدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في استجابة **البرنامج** المؤسسية للأزمات والصدمات الغذائية العالمية. وتتاح بالفعل معظم العناصر الضرورية - وهي عناصر تتراوح بين ملاك الموظفين وتعبئة الموارد، والمبادئ التوجيهية والتنسيق الداخلي، ولكن ذلك يتطلب الانتقال من نُهج "تجريبية" حيال المشاركة المنهجية على نطاق واسع وفي الوقت نفسه ضمان التركيز القوي على الجودة والنتائج.

تنويع شراكات تمويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي - سلسلة قيمة الكسافا في الكونغو

في إطار معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي والمساهمة في الحد من اعتماد الكونغو على الواردات الغذائية، عمل **البرنامج** مع العديد من الشركاء لتعزيز سلسلة قيمة الكسافا في البلد. واستُكملت جهود تعزيز القدرات في البلد بمبادرات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على مستوى القواعد الشعبية. وبدأت هذه التجربة في عام 2019 بدعم من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا. ومن خلال هذا التعاون الثلاثي، ساعد مركز الامتياز في كوت ديفوار على تيسير عمليات التبادل مع كوت ديفوار وبنن لتعميق المعارف والمهارات لدى الحرفيين والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة المحليين. وفيما بين عامي 2019 و2022، استُكملت هذه الجهود بتمويل إضافي وخبرة تقنية بمجموعة متنوعة من الجهات الشريكة، بما فيها كندا والاتحاد الأوروبي والصين والوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها، وكذلك منذ عهد أقرب مع مرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع. ويُشكل تكامل التمويل من الجهات الشريكة الثلاثية والجنوبية خبرة قيّمة في توسيع نطاق تعاون **البرنامج** مع مجموعة متنوعة من الشركاء في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

- **الاستجابة لمجالات الطلبات الجديدة:** بالنظر إلى الآثار القاسية للأزمات المترابطة على الأشخاص الأكثر ضعفا، يواجه **البرنامج** طلبا على تيسير التعلم بين بلدان الجنوب في مجال تحسين إدارة سلاسل الإمداد، والاستعداد للطوارئ، وبناء القدرة على الصمود، وتغيُّر المناخ، وتحويل النُظم الغذائية، وحلول الأزمات المتصلة بهدف التنمية المستدامة 2 ومحور الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وتُحدد الخطة الاستراتيجية الحالية بصورة واضحة ولاية **البرنامج** في هذه المجالات. وفي الوقت الذي سيجري فيه الحفاظ على التركيز على المجالات التقليدية، سيتعاون **البرنامج** مع الشركاء المهتمين بهذه المجالات الجديدة التي يمكن فيها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إحداث فرق حاسم والوفاء بالمبادئ الموضحة أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون **للبرنامج** دور أوسع في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الإقليمي من خلال منصات وهيئات تعمل وفق جداول أعمال قوية من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة 2. وستُشكل الابتكارات والتكنولوجيات جزءا لا يتجزأ من حافظة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لضمان الكفاءة والاستدامة.

الاستجابة للطلبات الجديدة - التعلم بين الأقران من أجل شباب مستعد للكوارث

قام **البرنامج** في عامي 2021 و2022 بتيسير التعلم بين الأقران في مجال إدارة الكوارث من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين بنغلاديش وإندونيسيا. وانطلاقا من النجاح الذي حققته وزارة الشؤون الاجتماعية في إندونيسيا في إشراك الشباب في الاستعداد للكوارث في السنوات القليلة الماضية، قام **البرنامج** بتيسير تحديد وتوثيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات لتكرارها في بلدان الجوار. وتتسم مشاركة الشباب في إدارة الكوارث بأهمية حاسمة في غرس الوعي الحصيف لدى جيل الشباب فيما يتعلق بما تشهده بيئاتهم من كوارث، وإشراكهم في الوقت نفسه في الاستعداد للكوارث والاستجابة لها. وأرست الشبكة التي أقيمت بين بنغلاديش وإندونيسيا أُسس للحوار والتبادل في المستقبل في مجال إدارة مخاطر الكوارث بمشاركة الشباب كقوة دافعة.

- **ضمان الجودة والنتائج:** قام **البرنامج** بزيادة تركيزه على الجودة والنتائج من خلال أدوات متخصصة، ومنصة داخلية للتوفيق وإدماج مؤشرات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عمليات الرصد والإبلاغ المؤسسية. وسيزيد **البرنامج** استثماراته في ضمان الجودة والنتائج وسيسعى في الوقت نفسه إلى ضمان الوفاء بالمبادئ والمعايير الدولية، بما فيها احترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وعدم ترك أي شخص خلف الركب، من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وستعالج تقييمات أخرى العائد على الاستثمار في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وذلك تحديدا من أجل توضيح ملامح العلاقة بين أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتكلفته الهامشية. وسيسعى **البرنامج** إلى تطبيق عملية متسقة لتحديد حلول القضاء على الجوع والتحقق منها وتجهيزها، بالشراكة مع البلدان مقدمة الحلول، لضمان إمكانية تكييفها مع السياقات المحلية وتعديلها من أجل تحقيق نتائج في البلدان المتلقية. وسيجري تعزيز الجودة والفعالية من خلال التكامل مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها وكيانات الأمم المتحدة الأخرى.

8- عوامل التمكين الأساسية

26- ستعتمد زيادة فعالية **البرنامج** كوسيط وكميسِّر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات الطالبات الجديدة على التعبئة وفعالية استخدام عوامل التمكين الأساسية المحددة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. وفيما يلي عوامل التمكين الأساسية السبعة التي سيجري تفعليها من أجل تحقيق أهداف وحصائل سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

- **شراكات متنوعة من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي**: سيُكمِّل **البرنامج** شراكاته القائمة مع البلدان ذات الاقتصادات الناشئة والمتقدمة النمو بهدف الحصول على مزيد من الدعم السياسي والتمويل والوصول إلى الشبكات العالمية والإقليمية. وسيُعزز **البرنامج** تعاونه مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لضمان التكامل بين الوكالات. وستُقام شراكات بصورة استباقية مع المؤسسات المالية الدولية، وكذلك شراكات مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية.

- **التمويل الجيد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نطاق واسع**: ستموّل حافظة **البرنامج** في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بطرق تُمكِّن من تحقيق السرعة والفعالية على نطاق واسع. وسيجري استكمال نُهج التمويل الأوّلي بتمويل طويل الأجل على نطاق كافٍ وبتركيز قوي على النتائج. وسيجري تنويع خيارات التمويل لتوسيع العمل البرامجي مع الشركاء من الجنوب العالمي، ولزيادة التعاون الثلاثي مع أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى جانب جهات أخرى.

- **القدرة المؤسسية على تحقيق نتائج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي**: سيرفع **البرنامج** مستوى استعداده المؤسسي والتنظيمي لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال نُهج وأدوات لزيادة تعميم هذا التعاون في المجالات ذات الإمكانات العالية الأثر. وتشمل المجالات ذات الأولوية تعزيز فرقة العمل العالمية الحالية المعنية

بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتخصصها، وزيادة توضيح أدوات أصحاب المصلحة المؤسسين ومسؤولياتهم.

- **القدرة الفردية على تحقيق نتائج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي**: سيستثمر **البرنامج** في قوته العاملة المعنية بالتعاون فيما بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على جميع مستويات المنظمة. وسيجري إيلاء عناية خاصة لقدرات الموظفين في المكاتب القطرية، بما في ذلك من خلال تقديم تدريب مصمم خصيصا لهذا الغرض. وستتوافق جميع الجهود المبذولة مع جهود التخطيط المؤسسي الشامل لقوة العمل ومسار تطوير القدرات الداخلية المحدد في سياسة **البرنامج** لتعزيز القدرات القطرية.

المبادرة المشتركة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بشأن التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية

خلال المعرض العالمي للتنمية فيما بين بلدان الجنوب لعام 2022، قدمت الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، و**البرنامج** - مبادرتها المشتركة الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية. ويتمثل الهدف العام لهذا البرنامج المشترك في تكميل التدخلات الجارية وتوسيع نطاقها في البلدان عن طريق تقييم ما تحقق من تقدم وتحديد التحديات التي تواجهها واقتراح الحلول التي نُفذت بنجاح في بلدان وسياقات أخرى. وسيدعم البرنامج في البداية خمسة بلدان، جميعها أعضاء في التحالف العالمي للوجبات المدرسية الذي تأسست خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النُظم الغذائية لعام 2021 - كينيا والفلبين ورواندا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال - في محاولة لتعزيز مبادراتها الوطنية بشأن التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية.

- **الإرشادات والأدوات والإجراءات:** سيُعزز **البرنامج** مجموعته الكاملة من إرشادات برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولا سيما ما يتعلق منها بتعميم الخطط الاستراتيجية القطرية، وتركيز النتائج، والتمويل والتواصل. وسيجري تعميم استعراضات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومنهجياته المبتكرة الأخرى، مع التركيز على الدعم الميداني في البلدان والأقاليم والمجالات المواضيعية.

- **التواصل والدعوة:** سيُحسن **البرنامج** أنشطة الدعوة الداخلية، والتنسيق المؤسسي، والشراكات، وتعبئة الموارد، والتعلم، والمساءلة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وبالإضافة إلى ذلك، سيُعمِّق **البرنامج** أنشطة الدعوة العالمية والإقليمية بوصفه ميسرا ووسيطا، وذلك من خلال تعزيز وضعه الخارجي في منظومة الأمم المتحدة ولدى البلدان الأعضاء، بما في ذلك مقدمو الحلول والمتلقون والجهات الشريكة الثلاثية.

- **توليد الأدلة وإدارة المعرفة:** سيعزز **البرنامج** عمله ويوسع نطاقه في مجال توليد الأدلة وإدارة المعرفة من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك من خلال استحداث أداة مكتملة لرصد وتقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وسيضع جدول أعمال للبحث والتعلم، ونهج مشترك لتحديد الحلول المستمدة من الجنوب العالمي والتحقق منها والتوفيق بينها. وسيكفل ذلك اتساق الإبلاغ الداخلي والخارجي، بما يشمل التقارير السنوية التي تُعدها الأمانة العامة للأمم المتحدة.

9- مسارات التنفيذ

27- سيستند تنفيذ هذه السياسة إلى خطة محددة التكاليف توضح مسارات العمل الرئيسية والأنشطة والنواتج وخطوط الأساس والتمويل المطلوب والأدوار والمسؤوليات ذات الصلة. وسيجري التمويل وفق المنطق الحالي المتمثل في تحقيق عائد كبير على الاستثمار، مما سيكفل الأثر والفعالية والكفاءة بتكلفة منخفضة نسبيا، وسيُشكل ذلك جزءا صغيرا نسبيا من الميزانية المؤسسية **للبرنامج**. وستشمل الوثائق الرئيسية التي ستصاحب هذه السياسة المحدثة ما يلي:

- خطة تنفيذ محددة التكاليف من المتوقع أن تسترشد بها خطط العمل السنوية لوحدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المقر، ومراكز الامتياز، وتخطيط الأعمال المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المكاتب الإقليمية **للبرنامج**؛

- إطار للنتائج مصحوب بمؤشرات تغطي مسارات عمل خطة التنفيذ.

10- اتساق السياسة داخل الإطار الاستراتيجي للبرنامج ومنظومة الأمم المتحدة

1-10 الإطار الاستراتيجي للبرنامج

28- من المتوقع أن تساهم حصائل السياسة بدور واضح في تحقيق الحصيلة الاستراتيجية 4 للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 من خلال تمكين أصحاب المصلحة الوطنيين من تعزيز قدراتهم وبرامجهم ونُظمهم في مجال الأمن الغذائي والتغذية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسيجري تعميق تركيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، باعتباره طريقة لتعزيز قدرات البلدان، بما يتماشى تماما مع سياسة تعزيز القدرات القطرية بصيغتها المحدثة في عام 2022، كجزء من الأعمال على المستوى القطري. وسيوفّر تحديث هذه السياسة أيضا في الوقت نفسه اتجاها واضحا لزيادة تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مختلف المجالات المواضيعية في الحصائل الاستراتيجية من 1 إلى 3 عن طريق تعزيز القدرات على المستوى التقني وعلى مستوى القواعد الشعبية. وتتطلب مجالات مثل المجال التغذوي والتغذية المدرسية والحماية الاجتماعية استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بطريقة منهجية في خطط تنفيذ سياساتها التي سيعتمد عليها تنفيذ هذه السياسة. وسيجري أيضا إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 كعامل تمكين رئيسي في مجال الشراكات لكي يتمكن **البرنامج** من تحقيق نتائجه الاستراتيجية من خلال تعبئة الموارد والدعوة المشتركة.

29- وبينما سيجري في إطار هذه السياسة تعبئة مزيد من الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جدول أعمال تغيير الحياة، ولا سيما بين البلدان المتوسطة الدخل، فإنها ستُحدد أيضا اتجاهات مرنة لمشاركة **البرنامج** في مجالات الطلبات الجديدة، مثل الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات التي تتاح فرص لتعزيز قدرتها الوطنية على القضاء على الجوع.

30- وعلى المستوى التشغيلي، سيجري تنفيذ هذه السياسة بما يتفق تماما مع الأُطر الحالية المعمول بها في **البرنامج**، مثل سياسة المساواة بين الجنسين (لضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، وسياسة تعزيز القدرات القطرية، وسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية (لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في البرامج والتقارير القطرية) وبما يتسق مع السياسات المؤسسية الأخرى، مثل سياسة شؤون العاملين (فيما يتعلق بتنمية قدرات الموظفين) وسياسة التقييم (فيما يتصل بإطار النتائج، والرصد والتقييم).

2-10 منظومة الأمم المتحدة

31- يُشكل تنفيذ هذه السياسة جزءا لا يتجزأ من الجهود الأوسع التي يبذلها **البرنامج** للمساهمة في دعم أكثر فعالية من منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بما يتماشى مع الاتفاقات القائمة المتعددة الأطراف بشأن التنمية المستدامة (خطة عام 2030) والتمويل الإنمائي (خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية)، ودعم الدول الجزرية الصغيرة النامية (إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا))، والحد من مخاطر الكوارث (إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030) وتغيُّر المناخ (اتفاق باريس)، من بين اتفاقات أخرى. وجرى تجديد الالتزام المتعدد الأطراف بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وازداد تفعيله من خلال استراتيجية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويمثل تحديث السياسة الأول من نوعه الذي يتخذه كيان من كيانات الأمم المتحدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وبما يتوافق تماما مع الاستراتيجية التي سبقت الإشارة إليها، وسيساهم تنفيذه بالتالي في فعالية الوكالات في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن الناحية العملية، سيساعد الاتساق والتكامل مع منظومة الأمم المتحدة على تسريع جميع العوامل التمكينية الأساسية اللازمة لنجاح هذه السياسة، ولا سيما في مجالات الشراكات والإرشادات وتوليد الأدلة والدعوة.

11- إدارة المخاطر

32- يُدرك **البرنامج** أن مشاركته ودعمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمثل لكثير من البلدان النامية جزءا متأصلا في جداول أعمالها الدولية المشروعة. غير أن المخاطر المحتملة التي يمكن أن تنطوي عليها المشاركة في التعاون

فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي سيجري التخفيف منها بفعالية وإدارتها من خلال إرساء الأعمال المؤسسية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى المبادئ الموضحة أعلاه وزيادة تحسين تنفيذ هذه المبادئ طوال كامل دورة الشراكات والمشروعات. ويشمل ذلك أدوات محددة، مثل تقييمات الاحتياجات التي سيتطلبها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياق الخطط الاستراتيجية القطرية؛ واستعراضات التعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستويين القطري والإقليمي؛ وإرشادات تحليل المخاطر للمكاتب القطرية؛ والتحقق باستمرار من الحلول؛ والدفع إلى مزيد من الجودة والنتائج والشفافية والتعلم. وسيفضي تنويع الشراكات وزيادة فعالية الأدوات واستمرار تخصص الموظفين على النحو المتوخى في هذه السياسة، ليس فقط إلى ازدهار حافظة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بل سيساهم أيضا إلى تقليل المخاطر إلى أدنى حد.

12- الرصد والتقييم والإبلاغ

33- وسيسترشد تنفيذ السياسة بإطار لنتائج السياسة يوضح الأهداف والمعالم البارزة والمؤشرات لكل مسار من مسارات العمل المحددة في خطة التنفيذ. وستجري مواءمة المؤشرات، قدر المستطاع، مع إطار النتائج المؤسسية وإطار النتائج على منظومة الأمم المتحدة. واستنادا إلى إطار النتائج، سيجري **رصد** تنفيذ السياسة سنويا، ومن المتوقع أن يصب ذلك في مسارات **إبلاغ** داخلية وخارجية، وستشمل هذه المسارات التقارير السنوية للأمين العام بشأن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

34- ومن المقرر إجراء **تقييم** للسياسة مع اقتراب نهاية دورتها، بما يتماشى مع خطط التقييم المؤسسية القائمة وتحت قيادة مكتب التقييم في **البرنامج**.